غسان سلامة يؤكد : (2-2)

فرص فاروق حسنى فى رئاسة اليونسكو كبيرة وصغيرة!

تناول المفكر اللبنانى غسان سلامة وزير الثقافة اللبنانى الأسبق فى الجزء الأول من الحوار والمنشور فى العدد الماضى الفلسفة التى يقوم عليها الصندوق العربى للثقافة والفنون الذى تولى رئاسته أخيرا وشرح آليات عمله ونهجه فى قبول التمويل الأجنبى غير المشروط، وفى الجزء الثانى والأخير يركز سلامة على خبراته فى العمل كوزير للثقافة فى لبنان، فضلا عن التطرق إلى رؤية ذات صلة مباشرة بآليات عمل وزارات الثقافة فى بعض البلدان العربية، ولا يتردد سلامة فى إعلان رغبته فى إلغاء عمل هذه الوزارات ذات الصفة البيروقراطية كما يقرأ فرص وزير الثقافة المصرى فاروق حسنى فى تولى رئاسة منظمة اليونسكو.

أجرى الحوار - سيد محمود

تصوير - بسام الزغبى

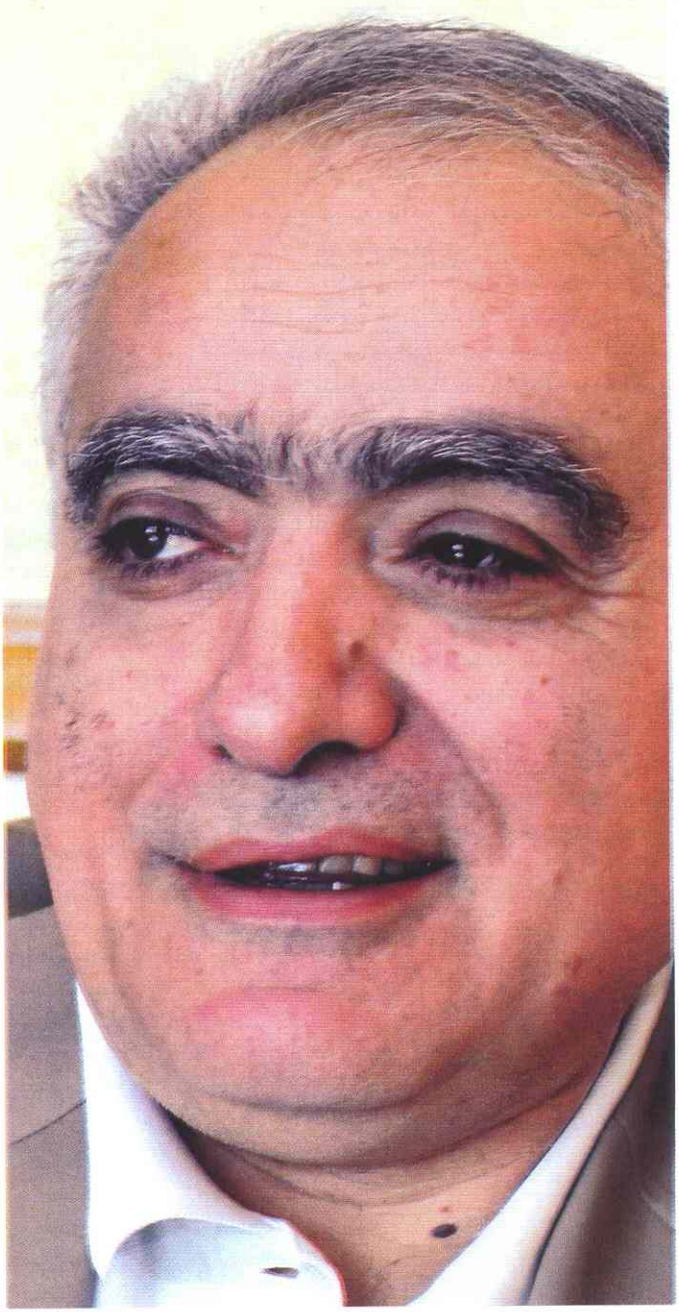

■ واضح من حديثك السابق أنك تتوقع فى القريب العاجل إلغاء وزارات الثقافة العربية القائمة بالفعل، كوزارات تنفيذية ؟

حسب البلدان، أعتقد أن هناك قطاعات يجب أن تبقى تحت سيطرة الدولة، أنا مثلاً أعتقد أن قطاع حماية التراث سيبقى تحت سيطرة الدولة، لا أرى دورا للقطاع الخاص أو المجتمع الأهلى فى حماية الهوية الأثرية، وبالتالى أعتقد أن هذا الأمر سيبقى تحت سيادة وزارة الثقافة، لكن هناك قطاعات أخرى آن لها أن تخرج تماماً من سيطرة وزارة الثقافة، ولاسيما القطاعات الإبداعية، وهناك قطاعات ربما يكون هناك نوع من التكامل بين القطاعين العام والخاص فيها، مثلاً المسرح أحد القطاعات الإبداعية ولم يتمكن يوماً القطاع الخاص من تقديم المسرح الجاد، وبالتالى سيكون هناك مجال للدولة كى تقدم على الأقل المكان وربما بعض الدعم،هذا القطاع سيحتاج دائماً إلى الدعم، لكن هناك قطاعات لم تعد تحتاج للدعم، وآمل أن تتحرر تماماً أو تدريجياً من قبضة وزارة الثقافة وبالذات قطاع النشر، آمل أن يأتى اليوم الذى لا تنشر فيه وزارة الثقافة فى أى بلد عربى ورقة واحدة .

■ هل تسمح لى أن أعتبر أن هناك مفارقة بين قناعاتك عن تحرير العمل الثقافى وقرارك بتوليك وزارة الثقافة اللبنانية وأعتقد أنها المرة الأولى التى تكون فيها وزارة ثقافة فى لبنان ؟

قبل تولى حقيبة الوزارة كانت هناك وزارة ثقافة فى لبنان ، لكنها لم تكن موجودة كمؤسسة وبنية تحتية، والمفارقة التى تتحدث عنها سببها الاختلاف بين المجتمع اللبنانى وباقى المجتمعات العربية الأخرى، المجتمع اللبنانى كانت الثقافة فيه فقط تعمل بتأثير القطاع الخاص، هل سمعت مرة أن الدولة اللبنانية لها علاقة بفيروز أو دور النشر أو لها مشروع فى النشر ؟!، لكن هذا نوع من التخلى، لذلك على عكس ما أطالب به عموم الدول العربية، شعرت فى لبنان بأن هناك حاجة لدور وزارة الثقافة فى مجالات محددة، وسأعطيك أمثلة : حماية التراث ؛ كان أى شخص أو هيئة تريد استخدام الأثر لكى تقيم حفلات رقص تتمكن من ذلك، فى حين أنه يجب أن تكون هناك معايير لأن الحجر يتفتت، مثل آخر فى لبنان حركة نشر صغيرة ؛ لكن الناشرين أصبحوا أكثر من الدولة لأنهم اكتشفوا أن فى عدد من معارض الكتاب تُمنع كتبهم، ولا تسأل عنهم الدولة أو السفارة، اكتشفوا أيضاً شيئا أخطر أنهم يتكلفون أحياناً ملايين الدولارات لوضع معجم، فإذا ببلد آخر

الصندوق العربى للـ

أعلن فى أول يونيو 2007 عن تأسيس الصندوق العربى للثقافة والفنون والهدف الرئيس للصندوق هو دعم الإبداع الفنى وحرية التعبير الثقافى فى العالم العربى. وسعياً نحو تحقيق هذا الهدف، أعلن الصندوق عن قبول طلبات لدعم مشروعات فنية وثقافية فى مجالات السينما والمسرح والموسيقى وفنون العرض والأداء والفنون البصرية والأدب ، وكذلك المشاريع التى تهدف إلى تطوير المناخ الثقافى عبر التدريب والبحث وتنشيط التبادل الثقافى والمشاريع الثقافية المشتركة بين البلدان العربية، وتقبل الطلبات من أفراد أو من مؤسسات.

والصندوق مبادرة من مجموعة صغيرة من الناشطين فى ميدان الثقافة ، بالتعاون مع رجال أعمال وفنانين وأكاديميين عرب بارزين. ويعمل الصندوق

يصور هذا المعجم وينشره ويصل به الوقاحة إلى حد بيعه فى السوق اللبنانية، من يدافع عن مصلحة الناشر ؟!، ثالثاً عندنا المسرح اللبنانى كاد أن يموت لأن دخله ضعيف فهو بحاجة لدعم، رابعاً يتخرج كل عام عدد كبير من السينمائيين اللبنانيين فى المعاهد العالمية، هؤلاء السينمائيون لا يريدون تمويلاً من الدولة ويقبلون على تمويل القطاع الخاص ؛ لكن هذه العلاقة تحتاج طرفا ثالثا محكما يقول إن هذا السيناريو يستحق التمويل، لذلك عندما تأتى وزارة الثقافة اللبنانية وتعطى سينمائيا شابا 10% من التمويل، القرار الذى اتخذته اللجنة التحكيمية داخل الوزارة أهم من المال نفسه، لأن السينمائيين كانوا يقولون لى أنت وضعت شروطا فى غاية الصعوبة، نعم أنا وضعت شروطا، لكنهم كانوا بحاجة للورقة التى تحدد حقوقهم، لكل هذه الأمور أنت بحاجة لوزارة، أنت لست بحاجة لوزارة تأميمية، لوزارة تعتبر أن لا ثقافة خارج حدودها، وهذا لسوء الحظ حدث فى عدد كبير من الدول، وهذا خارج حدود وزارة الثقافة التى يجب أن يكون دورها التأطير والمساعدة والترويج، من وظيفتى كوزير للثقافة أن أروج للإنتاج الرسمى وأن أفتح أسواقا له، لكن ليس لأقول لرسام ماذا يرسم أو لنحات ماذا ينحت، لكن حقه علىّ كمواطن أن أقوم كوزارة ثقافة بعملية الترويج، يعنى المطلوب إعادة تحديد وظيفة وزارة الثقافة، وليس إلغاءها كما كان فى لبنان أو إعطاءها دوراً مبالغا فيه كما كانت فى عدد من الدول العربية.

■ هل تعتقد أن الجزء الأساسى فى وجود تشكك بين المثقفين وبين وزارة الثقافة فى بلدانهم يتعلق بأنماط الفساد الموجودة داخل هذه الوزارات ؟

هناك فساد فى كل الوزارات ومحسوبية وتهميش وإعادة ترتيب المبدعين على أساس حزبى أو سياسى أو أيديولوجى، كل هذه الظواهر موجودة فى عمل وزارات الثقافة العربية، لكن هناك شيئا أخطر هو الروتين والنظر إلى الثقافة كمنتج يعمل بقرار سياسى، هناك نوع من الإحباط عندما تنشأ الظواهر الثقافية بطريقة مستقلة كالزهر بين الصخور دون أن يوجد أمر من الوزير بظهورها، كيف تفتحت الوردة بدون أمر الوزير ؟!، هذه النقلة المفهومية ضرورية جداً، إن دور الوزير أو الوزارة ليس فى إعطاء الأمر بتفتح الوردة، لكن بجعلها تتفتح حين تشاء ولتأخذ اللون الذى تشاء، وأن تكبر قدر ما تشاء، ووظيفة وزارة الثقافة هى فقط تنبيه الآخرين إلى وجودها، وإذا كانت فى حاجة لبعض الماء أن يقطر لها، لذلك أقول وزارة خدمة الثقافة وليس وزارة إعطاء الأوامر .

■ هناك مقولات ترى أيضا أن فكرة التمويل والعمل الثقافى فى مؤسسات العمل الأهلى هى محاولة لإفساد النخبة بالمال، ماذا تقول إزاءها ؟

المبدع الحقيقى لا يمكن شراؤه بالمال، هناك نظرة للمثقف كما يُنظر تقليدياً للمرأة وفق نظرة ترى أنها دائماً بحاجة للرعاية والحماية وحفظ الشرف، لأن الرب وحده يعرف ماذا ستقدم عليه إذا تُركت لنفسها، نحن أيضاً نقول إن المثقف يجب أن يُراقب باستمرار، المبدع الحقيقى يضحى بسنوات من عمره حتى يصل إلى شىء، لكن ما أسمعه أنا هو العكس، ما أسمعه عن عدد هائل من الشباب أول ما تكون لديه أول مجموعة لوحات مستعد لأن يعرضها، والجاليرى لأنه غير معروف يطالبه بنسبة عالية من الأرباح على المبيعات، وهو فقير، وبحاجة فقط لتخفيض نسبة الأرباح من الجاليرى، لأنه بحاجة لهذا المال بعد سنوات من العمل، فإذا تمكن الصندوق فقط من تغطية هذا الفارق بين 40% 10% -، كى يتمكن هذا الرسام من أن يحصل على 40%من بيع لوحاته نكون قد نجحنا .

لا يمكن للمسرح أن يحيا بعيدا عن دعم الدولة

رفيق الحريرى تحملنى كثيرا

النشر مؤهل للخروج عن السيطرة الرسمية

■ هل نوجز هذه المعايير بحيث نشجع الراغبين فى التقدم ؟

أدعو كل المبدعين للتقدم والامتحان، قد نفشل فى إيجاد كل المال الضرورى – لأننا فى السنة الأولى – الذى نراه مناسباً لكل العروض يمكن أن نرى أن هناك طلبات قيمة جداً وتستحق عروضا حقيقية، لكن ليمتحنونا على نيتنا وشفافيتنا واستقلاليتنا، والحيادية المطلقة فى المجال السياسى، أعتقد أنه من الصعب أن أتكلم قبل أن تتم جلسات التحكيم الأولى، لكن أدعو كل المبدعين إلى أن ينظروا إلى هذا الصندوق، وإلى أن يتأكدوا بأنفسهم من احترام الصندوق لهذه المعايير.

■ هل تعتقد أن أعضاء مجلس إدارة الصندوق ومعظمهم قادمون من عمل ثقافى أهلى سيأتون بخبرات معوقة، أم أن خبرتهم ممكن أن تكون عنصرا من عناصر الدفع ؟

لديهم على الأقل صفة مهمة أنهم يعرفون المجال، كل واحد منهم أكيد ربما عنده علاقات طيبة وعلاقات سيئة بمشاغل أخرى، أؤكد على هذا الأمر من خلال أمرين أولاً : يمنع على أى عضو فى مجلس الأمناء أن يتقدم بطلب تمويل، ثانياً من يدخل إلى هذا الصندوق يضع وراءه إمكانية طلب أى تعيين، ليس هناك أى عضو من مجلس الأمناء عضو فى لجان التحكيم، فاللجان التحكيمية مستقلة، وبالتالى أنت تعطيها الحرية الكاملة حتى تجاه مجلس الأمناء .

■ لفت نظرى فى سيرتك كمثقف نقدى عملك مع الرئيس رفيق الحريرى رغم أن عددا كبيرا من المثقفين النقديين فى لبنان يأخذون منه موقفا، فهل هذه مفارقة أخرى ؟

أنا أسألك هل رأيت أحدا من هؤلاء المثقفين ينتقدون قراراتى ؟، هل لاحظ أى منهم تغير لغتى فى الوزارة أو خارجها؟ مثلاً كنت ضد الحرب على العراق والحكومة اللبنانية لم يكن لديها هذا الموقف، عبرت عن معارضتى للحرب على العراق على رءوس الأشهاد، وقلت لهم – و لرفيق الحريرى – إذا كنتم لا تستطيعون تحمل هذا الموقف فسوف أستقيل فوراً، بالنسبة للمثقفين كان الخطر الحقيقى على المثقفين آنذاك لا يأتى من الحريرى، إنما من بعض الأجهزة الأمنية، وبالتالى بمواجهة الأجهزة الأمنية فى لبنان التى كانت تزيد من حدة الرقابة أو تمنع بعض الأمور، كان الرئيس الحريرى فى الواقع غير مهتم، وبالتالى كان دورى أن أضعه فى الجانب الصحيح من المعادلة، لكن لم يكن هو الذى يأمر بمنع كتاب أو ما إلى ذلك، كان للأجهزة الأمنية قدر هائل من الاستقلالية فى هذه الأمور لذلك كان عدم مبالاتهم بالقطاع الثقافى يسمح لى أن أقنعه بالحقيقة فى أحيان كثيرة وأن يتخذ موقفا إيجابيا فى سبيل الحرية.

■ إلى أى مدى تتوقع وجود فرص حقيقية لحصول وزير الثقافة المصرى فاروق حسنى على منصب رئيس اليونسكو ؟

أعتقد أننا نعيش فى عصر خطر حقيقى على المنظمات الدولية وهى لا تعمل بكامل آليتها، وإذا قارنت اليونسكو بباقى المنظمات الدولية فهى من أسوئها، فهى تنفق على نفسها أكثر بكثير مما تنفق على برامجها، وفيها بيروقراطية هائلة، وبالتالى نصيحتى للمرشحين جميعاً هى ألا يترشحوا، لأن إمكانات تطوير اليونسكو من الصعوبة بمكان، وأنا أعتبر نفسى عاجزا عن إصلاحها، أما فرصة وصول فاروق حسنى للمنصب فهى كبيرة وصغيرة فى ذات الوقت، كبيرة بمعنى أن هناك نوعا من الإقرار الضمنى بأنه يحق للعرب الحصول على هذا المنصب، ومعلوماتى أن هناك أكثر من مرشح، وإذا استمر المرشحون العرب فى عداء فلن يحصلوا على شىء ■

ثقافة والفنون

على وصل العاملين بالثقافة والفنون مع رجال الأعمال وأصحاب الثروات ، بحيث يشكل مصدراً بديلاً لتمويل العمل الثقافى ، يتحرر من محدودية الدعم الحكومى أو الأجنبى".

ويدعو الصندوق الفنانين والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الثقافية والتعليمية والشركات الخاصة العاملة فى القطاع الثقافى والفنى لإرسال طلبات بمشروعاتهم فى المجالات التالية:

صناعة الفن المستقل.، الفن التشكيلى.، الفن البصرى.، الأدب.، البحث.، إدارة الثقافة، والأحداث الثقافية أو التبادل بين المنطقة العربية. وآخر موعد لقبول طلبات المنح 30 أكتوبر الجارى .